

الرقابة القبلية على الصفقات العمومية وأهميتها في الاقتصاد الوطني فهي تخضع للرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ، وإلزام الإدارات العمومية والهيئات المستقلة بالتقيد بالأحكام التي يتضمنها قانون الصفقات العمومية، حرية المنافسة و المساواة بين المتنافسين أو المتعارضين. من خلال هذه الورقة البحثية ستتناول الرقابة القبلية على الصفقات العمومية، أولاً: الرقابة القبلية الداخلية تمارس الرقابة القبلية الداخلية من قبل لجان فتح الأظرفة أو العروض و التقييم و التحكيم و هي لجان دائمة تختارهاصالح المتعاقدة من بين عناصرها المؤهلة لذلك.

1-تعريف لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض: لقد أكد المشرع الجزائري على إحداث لجنة واحدة أو أكثر دائمة لفتح الأظرفة و تحليل العروض و البدائل و الأسعار لدى كل مصلحة متعاقدة ، فاستحداثها يعد أمرا إلزامياً على كل الهيئات التي لها صلاحية إبرام الصفقات العمومية. كما يمكن لهذه اللجنة أن تتغير في تشكيلها من حين لآخر حيث تجتمع طبقا للتاريخ المحدد في الإعلان عن الصفة و في الساعة المحددة لها و في جلسة علنية يحضرها المتعهدون أنفسهم .

2 - تشكيلا لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض طبعتها متنوعة و مختلفة. و ألزم المشرع كل إدارة أو هيئة بإنشاء لجنة لفتح الأظرفة و تقييم العروض لتتولى مراقبة قبل إبرام الصفة بحيث يجب أن تتميز هذه التشكيلة بالتأهيل و الكفاءة .

3 - مهام لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض: 1- مهام اللجنة عند فتح الأظرفة: - تعد قائمة المتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفه عروضهم مع توضيح محتوى و مبالغ المقترفات و التخفيضات المحتملة، - تعد وصفا مفصلا للوثائق التي يتكون منها كل عرض، - توقع بالحروف الأولى على كل وثائق الأظرفة المفتوحة، عند الاقتضاء، كتابيا عن طريق المصلحة المتعاقدة، باستثناء المذكورة التقنية التبريرية، تحت طائلة رفض عروضهم ، في أجل أقصاه عشرة (10) أيام تحت طائلة رفض عروضهم من قبل لجنة تقييم العروض و ذلك ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة، هو إجراء لاستشارة انتقائية يكون المرشحين المرخص لهم بتقديم تعهد فيه هم المدعومون خصيصا للقيام بذلك بعد الانتقاء الأولي. المادة 47 : المسابقة، 2-3-مهام لجنة تقييم العروض: بالنسبة للمهام الموكلة لهذه اللجنة وردت في المادة 72 و التي من بينها : و في حالة الاجراءات التي لا تحتوي على مرحلة الانتقاء الأولي، لا تفتح أظرفة العروض التقنية و المالية و الخدمات المتعلقة بالترشيحات المقاصدة، و ذلك عند الاقتضاء. المرحلة الأولى: القيام بالترتيب التقني للعروض مع إقصاء العروض التي لم تحصل على العلامة الدنيا الازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط، المرحلة الثانية: دراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم الأولي تقنيا، مع مراعاة التخفيضات المحتملة في عروضهم ، حيث تقوم طبقا لدفتر الشروط، بانتقاء إما العرض الأقل ثمنا من بين العروض المالية للمرشحين المختارين في حالة اختيار الأسعار كمعيار فقط او إذا تعلق الأمر بالخدمات العادية، وأما الأحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية،